

# أثر إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين

الباحث

سالم سليمان درويش\*

تاريخ القبول 2019/12/30

تاريخ الاستلام 2019/11/02

---

\* أستاذ الاقتصاد المشارك، جامعة فلسطين.

## المخلص

هدف هذه الدراسة التطرق إلى الوضع الفعلي للاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، ودراسة تأثير إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين. ولتحقيق الأهداف البحثية لهذه الدراسة تم تطبيق المنهج التحليلي الوصفي، واستفاد الباحث من تجارب بعض الدول في مجال إصدار عملاتها الوطنية. والنتيجة الرئيسية للبحث إنه يتوجب على السلطة الفلسطينية بذل قصارى جهدها لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية من أجل تعزيز التنمية المستدامة في فلسطين، وهذا سيؤدي إلى وقف الخسائر التي تؤثر وتضر بشكل مباشر أو غير مباشر على الاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب العملة الوطنية الفلسطينية.

## *Abstract*

This study aims to know the actual situation of Palestinian economy after Oslo Agreement, and to examine the impact of the Palestinian National Currency issuance on sustainable development in Palestine. To achieve the research objectives it was implemented the descriptive analytical approach, also the researcher benefited from the experiences of some countries in currency issuance field. The main finding of the research is that it is necessary to do the best to issue Palestinian National Currency in order to enhance the sustainable development in Palestine, and this will lead to stop losses that result in direct or indirect forms from the absence of Palestinian National Currency.

## مقدمة:

يستحوذ موضوع إصدار العملة الفلسطينية المستقلة على أهمية خاصة لدى الفلسطينيين، وبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية (رمز السيادة والاستقلال)، هناك العديد من الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

حيث تسهم العملة الوطنية في تمويل القطاع العام من خلال ما يعرف بعائد الإصدار (Seigniorage)، أو الإيرادات المتأتية من سك العملة، إضافة إلى إتاحة المجال أمام الحكومة لإصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحلية، لمساعدتها على معالجة وتمويل عجز الموازنة وإدارة الأوضاع المالية العامة بشكل أفضل وتقليل حجم الاعتماد على الخارج، والذي سيعمل بدوره على تنشيط دور المصارف وتنشيط الأسواق المالية، وبما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.

ومن ناحية ثانية، تتيح العملة الوطنية المجال أمام سلطة النقد لتحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على استقرار الأسعار المحلية الذي يعد وظيفة أساسية لها، وذلك من خلال ممارسة السياسة النقدية، والتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على معدلات التضخم في فلسطين، وبتشجيع النمو المستدام للاقتصاد الفلسطيني.

فمن ناحية ثالثة، تسهم العملة الوطنية في حماية النظام المصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للعديد من المخاطر، وخصوصاً مخاطر أسعار الصرف الناتجة عن التعامل في النظام المالي متعدد العملات المستخدم حالياً في الاقتصاد الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

ومن ناحية رابعة، تتيح العملة الوطنية إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية إلى جانب أدوات السياسة المالية العامة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، ففي ظل غياب العملة الوطنية وعدم ممارسة السياسة النقدية، يقع على عاتق السياسة المالية العامة لوجدها كامل العبء لمعالجة الاختلالات الاقتصادية المتعلقة بضغوط الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري)، غير أن فعالية السياسة المالية العامة في هذا المجال في الحالة الفلسطينية تبقى في محل تساؤل كبير<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية - إصدار عام 2013.

<sup>2</sup> سلطة النقد الفلسطينية - إصدار عام 2013.

وخصوصاً فيما يتعلق بتخفيف الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الطلب الكلي، وذلك نظراً للاختلالات التي تعاني منها السياسة المالية العامة نفسها (سيطرة نفقات الأجور على غالبية الإنفاق، وتراجع الإنفاق الاستثماري، وتزايد العجز).

كما يساعد استخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة في دعم الاستراتيجيات التنموية، وخصوصاً في مجال إحلال الواردات وتشجيع الصادرات، وإدارة التدفقات النقدية والرأسمالية في الاقتصاد وبما يسهم في تشجيع الاستثمار الأجنبي، وإدارة القطاع الخارجي بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

بشكل عام، تعتبر العملة الوطنية أمراً جوهرياً وأساسياً لتحقيق الاستقرار النقدي، الذي يعمل على تشجيع النمو الاقتصادي المستدام في الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم على التنمية الاقتصادية المستدامة في فلسطين بشكل عام.

إن أهم ما يميز الاقتصاد الفلسطيني عن غيره من الاقتصاديات الأخرى معاناته الكبيرة من التشوهات الهيكلية التي عمل الكيان الصهيوني على مدار عقود من الزمن على تكريسها وتدعيمها ساعياً للسيطرة والضم، وذلك بهدف جعل هذا الاقتصاد تابعاً للاقتصاد الإسرائيلي وبشكل كامل ومتلازم، ومن هذه التشوهات انعدام الاستقلال السياسي وبالتالي انعدام الاستقلال الاقتصادي، والذي يمثل إصدار النقد أحد أهم ملامحه وخطواته، وبعد اتفاقية أوسلو في 13/9/1993م دخل الشعب الفلسطيني مرحلة جديدة تمثلت بنشوء كيان فلسطيني الى ان تم التوقيع على اتفاقية أو بروتوكول باريس الاقتصادي في 29/04/1994م، والذي بموجبه تم إنشاء سلطة النقد الفلسطينية كأولى خطوات طرح وإصدار النقد الفلسطيني مروراً بانتهاء الفترة الانتقالية والأزمة المالية التي عانت وما زالت تعاني منها السلطة الفلسطينية منذ العام 2005م وحتى الآن، أسست هذه التطورات العديد من القواعد لتكون دافعاً أساسياً وأولياً للولوج في مرحلة إصدار النقد الفلسطيني والتفكير به بشكل جدي.

تعتبر العملة الفلسطينية رمزاً مهماً من رموز السيادة الفلسطينية السياسية والاقتصادية، من حيث المبدأ لا يوجد خلاف ما بين الاقتصاديين على ضرورة إصدار النقد الفلسطيني، إلا أن الخلاف والجدل هو بالنسبة لتوقيت هذا الإصدار خصوصاً بعد انتهاء الفترة الانتقالية والأزمة المالية القديمة الجديدة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية وحتى قبل انشاء السلطة الفلسطينية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية - إصدار عام 2014.

## مشكلة الدراسة:

تقدم هذه الدراسة رؤية جديّة حيث تبحث في تشخيص وإمكانية إصدار عملة فلسطينية ومن ثم استخدامها كوسيلة وسياسة نقدية لإعادة هيكلة وإصلاح وتعديل مسار الاقتصاد الفلسطيني وذلك كضرورة ملحة من أولويات الانتقال لاقتصاد الدولة وذلك اعتماداً على تطوير النظام النقدي الفلسطيني بما يتلاءم مع عصرنة الاقتصاد الفلسطيني.

## أهمية الدراسة:

تبرز هذه الدراسة في كونها تعالج قضية أساسية لاقتصاد الدولة ألا وهي " إمكانية إصدار النقد الفلسطيني، والذي بدوره يدعم النمو والتنمية الاقتصادية، وذلك عن طريق زيادة إجمالي الناتج المحلي G.D.P. وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية للشعب الفلسطيني، وكذلك الحد من تأثير تحرك السياسات الخاصة بالعملات الثلاثة (الدينار، الشيكل، الدولار) حيث يتكبد ويلحق بالاقتصاد الفلسطيني خسائر ضخمة من جراء عدم الاستقرار في أسعار صرف الشيكل والدولار وانعدام وغياب وجود سياسة نقدية حكيمة، فكيف يمكن لنا أن نكبح جماح التضخم المستورد والناتج عن التأثير السلبي لتداول هذه العملات في الاقتصاد الفلسطيني، وكيف يمكن تحقيق الاستقرار النقدي والذي هو مكون رئيسي من مكونات الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي تفعيل دور السياستين النقدية والمالية في الاقتصاد الفلسطيني.

## أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقنين وقياس واقع الاقتصاد الفلسطيني ما بعد أوصلو، ومن ثم معرفة طبيعة العملات المتداولة في الواقع الاقتصادي الفلسطيني، وكذلك معرفة الاتفاقيات النقدية المبرمة وطبيعتها مع التطرق لأهم فوائد الإصدار في حال إتمامه وتوافر الظروف المناسبة للتطبيق، وسنبحث بشكل جدي في إمكانيات توافر الإصدار والأسس والمقومات التي يقوم عليها من خلال التشخيص والتقييم للواقع الذي يعيشه الاقتصاد الفلسطيني، ومساهمته في النمو والتنمية ومشاركته في الإصلاح والنهوض بدلاً من البقاء في بوتقة اقتصاد الأزمات وصولاً لاقتصاد الدولة المستقرة اقتصادياً.

## منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة فلقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج المناسب لهذه الدراسة وكثير من الموضوعات الشبيهة بذلك، وكذلك الاستفادة من

تجارب بعض الدول في الإصدار النقدي وتحليل الخيارات المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني في حالة عدم التطبيق الفعلي للإصدار النقدي.

### محددات الدراسة:

تعد دراسة إصدار العملة الوطنية الفلسطينية في ظل الظروف التي مرت بها الأراضي الفلسطينية وما تزال من الدراسات الصعبة، وذلك لندرة المراجع والدراسات المتخصصة الحديثة التي تتناول هذا الموضوع في الضفة الغربية وقطاع غزة وربما في بعض الحالات لا نبالغ إن قلنا انعدامها، وتحديدًا مرحلة ما بعد أوسلو، وأغلب ما كتب بهذا الموضوع هو في مجال الأبحاث المنشورة التي تتناول فقط أجزاء من المنظومة الاقتصادية للاقتصاد الفلسطيني وسياسته الاقتصادية بشكل مبتور وجزئي غالباً ما تكون فيه، الصبغة السياسية أكثر من الصفة الاقتصادية.

• أما بنسبة للمحدد الجغرافي: فهو يشمل الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

• أما المحدد الزمني: فهو يشمل الفترة ما بين 1995-2019.

### الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت حول هذا الموضوع من أهمها:

دراسة (سناء الحناوي، 2010) بعنوان دور الدينار الأردني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغيرات سعر صرفه، وردود الفعل الناتجة عن ذلك في السوق الأردني والفلسطيني، واستعرضت الدراسة ثلاث اقتصاديات (الأردني والفلسطيني والإسرائيلي) عبر الفترة الممتدة بين الأعوام 1992-67 لعرض المتغيرات والمستجدات المتلاحقة، وأوضحت بأن الاقتصاد الفلسطيني عانى من عدم وجود كيان سياسي وسلطة نقدية تستطيع إصدار عملة فلسطينية، مما دفع السكان للتعامل بالدينار والشيكل وتأثر السوق النقدي الفلسطيني بالسياسات النقدية لكل من الأردن وإسرائيل. وبينت الدراسة أن سعر صرف الدينار يتمتع بالاستقرار النسبي بعد انخفاض سعر صرفه في عام 1988 بشكل أكبر من الشيكل في مناطق السلطة الفلسطينية، وتوقعت الباحثة استمرارية تداول الدينار الأردني كعملة قانونية تحت إشراف البنك المركزي الأردني.

دراسة (Arnon And Spivak, 2011) بعنوان دور إصدار العملة الفلسطينية على

الاقتصاد الفلسطيني، حيث قاما بتقدير الطلب على هذه العملة وتقدير ضريبة السينوريج المتحققة (الضريبية السيادية) وتوقعا تحقيق عوائد مرتفعة خلال الخمس سنوات الأولى من

تاريخ الإصدار تقدر بأكثر من 22% من الدخل القومي، وفي حدود 1.2% سنوياً على المدى الطويل وذلك بافتراض أن مضاعف النقود 1.5، واستنتجت تلك الدراسة أن إصدار العملة الفلسطينية في ظل نظام مجلس النقد أفضل للحفاظ على سعر الصرف والأسعار المحلية، وإلا يمكن حدوث تضخم وارتفاع في الأسعار نتيجة الإفراط في طباعة النقود كما يحصل في إسرائيل.

**دراسة (زاهرة تيسير عبد الله، 2013)** بعنوان التكامل النقدي بين الاقتصاد الأردني والفلسطيني، فإنها تعتمد على ترتيبات مستقبلية بعد إقامة الدولة الفلسطينية، وإقامة بنك مركزي فلسطيني يقوم بإصدار العملة الفلسطينية، وذلك بتحليل العلاقات الاقتصادية بين البلدين وأوضحت بأن الاقتصاديين شكلاً وحدة نقدية واحدة في الماضي، امتدت حتى أواخر الستينات، وأوضحت بأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية تسبب في الحد من التطور الاقتصادي لفلسطين بشكل ملموس عن الاقتصاديات المجاورة، وأوضحت الدراسة بعد تحليل المنافع-التكاليف لقيام التكامل النقدي بأنه غير مشجع وخصوصاً بالنسبة للجانب الفلسطيني، نتيجة الاختلافات والفوارق الجوهرية في أداء الاقتصاديين والتي تتطلب بدورها سياسات وتوجهات مختلفة يصعب توحيدها دون الأضرار بأي منهم.

**وهناك دراسة (باسل عورتاني، 2014)** بعنوان الآثار المترتبة على الاقتصاد في غياب إصدار العملة الوطنية أوضحت بان فلسطين كانت وما زالت تعاني من غياب فوائد إصدار العملة الوطنية المستقلة، وارتفاع مخاطر استخدام العملات الأجنبية المتأولة، وأن السلطة لها الحق بالمطالبة بقيمة الخسائر الناتجة عن ذلك، إلا أن الباحث لم يوضح أي تقديرات لهذه الخسائر، وأوضح أنه لا يجب إصدار عملة وطنية تحت ترتيبات سلطة نقدية ضعيفة كحل لأي مشكلة، وربما يكون ذلك أكثر خطراً من استخدام العملات الأجنبية، وقد يكون استخدام عملة أجنبية عالمية في التداول يصدرها بنك مركزي عريق ومتمرس في تنفيذ سياسات نقدية واضحة وفعالة، ولربما يعطي نتائج أفضل بكثير من إصدار عملة وطنية ضعيفة ذات مصداقية ضعيفة.

**أما دراسة (وائل قديح، 2016)** بعنوان الخسائر الفلسطينية بسبب استخدام الشيكال الإسرائيلي، توصل الباحث أن هذه الخسائر تقدر سنوياً من 500-600 مليون دولار، وتشير الدراسة إلى أن السلطة النقدية غير قادرة على إصدار نقد وطني، ومع ذلك تخسر ربع السيادة الناتج عن استعمال العملات المتأولة، وركزت الدراسة على محددات الاستقرار النقدي وقيام

سلطة النقد بدور بنك البنوك، كما أوضحت الدراسة مزايا الاتحاد النقدي مع الأردن وهي كثيرة وتفوق مزايا إصدار النقد الوطني المستقل.

### موقع هذه الدراسة:

إن الدراسات السابقة لم تتناول أثر وأهمية إصدار العملة الوطنية الفلسطينية على التنمية المستدامة في فلسطين، ولذلك تعتبر هذه الدراسة متميزة بموضوعها وأهميتها في هذا الإطار وتقدم رؤية شاملة وواضحة على أهمية إصدار العملة الوطنية والتي تعتبر عامل سيادي هام للسلطة الفلسطينية وعامل اقتصادي كبير على نمو الاقتصاد الفلسطيني بشكل مضطرب وكذلك أثرها الكبير على كافة جوانب الاقتصاد الفلسطيني والتنمية المستدامة في فلسطين بشكل خاص.

### جاهزية سلطة النقد الفلسطينية لمرحلة الإصدار

يحتل موضوع إصدار العملة الوطنية أهمية خاصة لدى سلطة النقد، ولهذه الغاية، عقدت خلال الفترات الماضية العديد من المؤتمرات والندوات وورش العمل، التي جاءت توصياتها مطالبة بتأجيل البت في موضوع إصدار العملة الوطنية حتى يتم تهيئة العديد من الاعتبارات السياسية والاقتصادية المسبقة لمرحلة الإصدار، كما لا يزال هذا الموضوع يحتل في الوقت الراهن أعلى قائمة اهتمامات وأولويات سلطة النقد الفلسطينية، بإخضاعه لمزيد من التحضير والبحث والدراسة، التي سيتم رفع نتائجها مباشرة إلى المستوى السياسي في الوقت المناسب، ليتم اتخاذ القرار المناسب بشأن عملية الإصدار عندما تصبح الظروف مهيأة لذلك. وسلطة النقد باعتبارها أحد الأطراف الرئيسية المشاركة في موضوع إصدار العملة، والجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، تمكنت من خلال تكثيف جهودها على هذا الصعيد من تحقيق العديد من الإصلاحات المؤسسية في النظام المصرفي الفلسطيني ليصبح أكثر تنافساً مع مرحلة الإصدار، إلى جانب تهيئة العديد من الاعتبارات والمتطلبات والشروط المسبقة لهذه المرحلة، وبانت قدرته على إصدار وإدارة العملة الوطنية وإدارة السياسة النقدية في الوقت الذي يتم فيه اتخاذ القرار بإصدار العملة.

وفي ذات السياق، أشارت العديد من التقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى جاهزية سلطة النقد للقيام بمهام البنك المركزي، بما في ذلك إصدار وإدارة العملة الوطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة، وذلك عقب الإصلاحات المؤسسية الفعالة التي قامت بها منذ العام

2007.



ومع ذلك، فإن سلطة النقد باعتبارها أحد الأطراف الرئيسية المشاركة في موضوع إصدار العملة، والجهة المنوط بها وحدها حق امتياز إصدار العملة الوطنية، تدعو إلى توخي الحرص الشديد عند طرح موضوع العملة الوطنية، حتى لا تطغى الاعتبارات السياسية على الاعتبارات الاقتصادية، وتؤدي إلى اختيار توقيت غير مناسب للإصدار، خاصة وأن الحفاظ على قيمة العملة هو أهم من إصدارها<sup>(1)</sup>.

### الاعتبارات الخاصة بمرحلة الإصدار

يعتبر موضوع إصدار العملات الجديدة من المواضيع الشائكة التي تستدعي دراسة وتهيئة العديد من الاعتبارات والشروط المسبقة، وذلك لضمان نجاح عملية الإصدار وتحقيق الفوائد المرجوة منها، وفي نفس الوقت تجنب المخاطر التي قد ترتبط مع إصدار العملة.

هذه الاعتبارات من شأنها ضمان قدرة سلطة النقد نفسها على إدارة العملة والحفاظ على قيمتها واستقرارها، وإدارة سعر صرفها، بما يضمن عدم انهيارها، كما تسهم هذه الاعتبارات في جعل العملة الفلسطينية منافسة للعملات المتداولة حالياً في فلسطين، وتمتعها بصفة القبول العام من قبل جمهور المواطنين، وبالتالي الوصول إلى سياسة مستقرة سواء كان ذلك على مستوى الوضع المالي في فلسطين بشكل عام من خلال توفر التدفقات المالية لتسوية المدفوعات بشكل فعال ومأمون، أو على مستوى سلطة النقد بشكل خاص من خلال توفر جهاز مصرفي قوي وأميين وفعال.

ولهذه الغاية، تواصلت جهود واستعدادات سلطة النقد لمرحلة الإصدار، لضمان النجاح فيها وتحقيق النتائج المرجوة منها، وتركزت هذه الاستعدادات بشكل رئيس ضمن عدة أطر أساسية، إضافة إلى الاعتبارات الخاصة بعملية الإصدار نفسها، وقد تمكنت سلطة النقد من تحقيق العديد من الإنجازات فيها وذلك في مجال عملية الإصدار وتهيئة الشروط المسبقة لمرحلة الإصدار ومن أهم هذه الأطر هي<sup>(2)</sup>:

### 1- الإطار القانوني:

تحتاج الرقابة الفاعلة التي تمارسها سلطة النقد لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية والنقدية إلى توفير المعلومات والصلاحيات الرقابية، والغطاء القانوني، بما في ذلك الأطر القانونية التي توضح أسس التعامل مع قضايا الإفلاس وحماية المستهلكين والملكيات الخاصة،

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية - إصدار عام 2007.

<sup>2</sup> سلطة النقد الفلسطينية - إصدار عام 2008.

والاعتماد على مبادئ المحاسبة الدولية، وتوفير القواعد التي تنظم اعمال المؤسسات المالية غير المصرفية، وتوفير نظم مقاصة ومدفوعات فعالة ومأمونة لتسوية الصفقات المالية.

## 2- الإطار المؤسسي:

عملت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية على السيطرة على جميع النواحي المالية والنقدية للضفة الغربية وقطاع غزة، بإصدارها العديد من الأوامر العسكرية الهادفة إلى تقييد النشاط المالي وإحكام السيطرة والرقابة عليه.

ومن أبرز هذه الأوامر، الأمر العسكري رقم (47) الذي نص على إغلاق جميع فروع المصارف العربية العامة في فلسطين، في الوقت الذي سمحت بفتح فروع للمصارف الإسرائيلية التي عملت على تحويل الجزء الأكبر من مدخرات الاقتصاد الفلسطيني لمصلحة الاقتصاد الإسرائيلي، والأمر العسكري رقم (79) الذي أصبحت بموجبه العملة الإسرائيلية عملة رسمية متداولة في الأراضي الفلسطينية.

ومع بزوغ العملية السلمية عام 1993 فتحت آفاق جديدة أمام إعادة بناء وتطوير القطاع المصرفي الفلسطيني، فقد نص اتفاق باريس الاقتصادي على تشكيل سلطة نقدية فلسطينية، لها كافة الصلاحيات التي يتمتع بها أي بنك مركزي في أي دولة مستقلة، وأصبحت هذه السلطة تتولى الإشراف العام على البنوك وترخيصها وتنظيم نشاطاتها وفقاً للاتفاقات الدولية خاصة مبادئ لجنة بازل، كما وفرت هذه الاتفاقات آلية عمل جديدة لافتتاح المصارف وحددت مرجعيتها القانونية، الأمر الذي ساهم في الانتشار الواسع للمصارف وفروعها.

وجاء هذا التوسع والانتشار منسجماً مع الخطوات الضرورية لإصلاح التشوهات التي خلفها الاحتلال للقطاع المالي الفلسطيني بشكل عام والمصرفي بشكل خاص، وعلى الرغم من أن القطاع المصرفي والمالي لا زال مقيداً بمسألة غياب العملة الوطنية، وباستخدام ثلاث عملات كعملات قانونية ورسمية قابلة للتداول ووسيلة لتسوية المدفوعات لكافة الأغراض، إلا أنه ولأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني يصبح الجهاز المصرفي ذا طابع استقلالي ومتحرر من الهيمنة الإسرائيلية.

وقد تواصلت جهود سلطة النقد الرامية إلى تهيئة النظام المصرفي الفلسطيني وتعزيز الإطار المؤسسي ليصبح أكثر تناعماً مع مرحلة الإصدار<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> سلطة النقد الفلسطينية - إصدار عام 2011.

## مفهوم وشروط الإصدار النقدي الكفؤ للعملة الفلسطينية

### أ. مفهوم الإصدار النقدي:

الإصدار في معناه هو تحويل الأصول التي تمتلكها السلطة النقدية (الذهب، العملات القابلة للتحويل، الأوراق المالية الحكومية) حسب قانون الإصدار المعد لذلك إلى أوراق نقدية وطنية بالقدر الذي يتفق مع السياسة العامة للدولة وكما يعطي أوراق النقد الثقة اللازمة بها (رشدي، 1997م، ص 203)

### ب. شروط الإصدار النقدي الكفؤ للعملة الفلسطينية:

1. قدرة السلطة النقدية على التحكم في كمية النقود أو عرض النقد في الدولة، ولذلك يجب أن تتوفر في السلطة النقدية المرونة اللازمة لكي تتحكم في عرض النقد بما يتناسب مع حجم الاقتصاد المحلي ويساعد على نموه.
2. المحافظة على الاستقرار النسبي في أسعار صرف النقد بما يمنع حدوث التضخم أو الركود الاقتصادي في البلد وبالتالي تفقد النقود الكثير من وظائفها وربما انهيارها.
3. قابلية العملة الوطنية للتحويل والتبديل مع العملات الأجنبية الأخرى بسهولة وبدون أي خسائر.

4. توافر الكميات اللازمة من العملة الفلسطينية أو الأجنبية حسب الطلب.

### قيود الإصدار النقدي وأهم أغراض الإصدار النقدي التي يهدف إليها:

#### أ. قيود ومحددات الإصدار النقدي

يتوجب على السلطة النقدية وضع قيود ومحددات لعملية الإصدار وإلا بدونها تفقد السياسة النقدية مبررات وجودها وقيامها وحسن أداءها، وبالتالي ينبغي حدوث توازن ما بين حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد وكمية النقود المصدرة حيث أن النقود المصدرة مشتقة من حجم النشاط الاقتصادي في البلد.

#### ب. أغراض وأهداف الإصدار النقدي

بشكل عام يتم إصدار النقد في الدول للأغراض التالية<sup>(1)</sup>:

1. الإصدار الأول: وهو الإصدار الذي تقوم به الدول بعد تحقيق الاستقرار السياسي.

<sup>1</sup> نصر، محمد (2013) المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني.

2. إدخال تحسينات على أوراق البنكنوت من خلال إعادة تقييمها جراً تمزق أو تلف بها أو حتى تزويرها.
3. نتيجة الاستعمال والاستخدام تتلف بعضها مما يتطلب عملية إصدار جديدة.
4. إلغاء النقود المتداولة في السوق واستبدالها لأسباب اقتصادية وسياسية مثلاً ما حدث مع (إسرائيل).
5. المحافظة على التوازن الاقتصادي والقانوني للبلد.

### مزايا إصدار العملة الوطنية الفلسطينية:

تبدأ الدول بالتفكير في إصدار عملاتها الوطنية وذلك لاستكمال مقومات السيادة الوطنية والحد من ظاهرة التبعية الاقتصادية والنقدية للعملة الأجنبية المتداولة فيها والواقع أن وجود عملة أجنبية تتداول بشكل رئيسي (قانوني) في الدولة، أمر لا يخلو من الاستغراب، ولا يتفق مع المصلحة المالية والاقتصادية للبلاد، فمن الضروري إحداث عملة جديدة على أسس وقواعد مستمدة من التطورات التي حدثت أخيراً في أنظمة النقد الدولية، على أن تكون العملة قوية وممتينة يعتمد عليها ويثق بها السكان بالإضافة لأصحاب رؤوس الأموال في الداخل والخارج لما لهم من دور أساسي في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلد.

ويمكن للدولة تحقيق العديد من المكاسب والفوائد عند إصدار العملة الفلسطينية

ومنها<sup>(1)</sup>:

1. تدعيم الجهد السياسي والاقتصادي الفلسطيني في رغبته بخلق واقع سيادي على الأراضي الفلسطينية تتجمع في النهاية لتشكيل سيادة كاملة تتمثل في قيام الدولة الفلسطينية بكامل عناصرها السيادية المعروفة، باعتبار العملة الفلسطينية هو إحدى رموز السيادة الهامة والقوية.
2. الحد من الآثار الناتجة عن تداول الشيك الإسرائيلي في فلسطين لما له من آثار مباشرة وغير مباشرة سلبية تضر غالباً بالاقتصاد الفلسطيني، وتضعف من قوته، وبالتالي إصدار النقد الفلسطيني الوطني يحول هذه الآثار السلبية لمنافع تخدم متطلبات الإصدار.
3. انخفاض تكاليف التحويل بين العملات المتداولة من خلال اعتماد عملة وطنية تتداول بشكل قانوني في غالبية المعاملات.

<sup>1</sup> قديح ، وائل (2011) محددات وفاق إصدار العملة الفلسطينية.

4. انخفاض مستويات التضخم الناتجة عن استخدام العملات الأخرى (التضخم المستورد).
5. الحرية في ضبط أسعار الصرف حسب السياسة الاقتصادية العامة التي تتضمن الاستقرار والنمو الاقتصادي.
6. القدرة على استخدام نشط وفعال للسياسة النقدية وزيادة الثقة بالمنظومة النقدية وبمختلف أدواتها.
7. زيادة المدخرات المحلية بالعملة الوطنية التي تعمل على زيادة الاستثمارات وبالتالي التوجه الحقيقي نحو النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة الشاملة في فلسطين.
8. وجود عملة وطنية يدعم فكرة طرح أوراق مالية حكومية تسهم في رفع ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومعالجة المشاكل الاقتصادية.
9. يسهم الإصدار من خلال صك النقد الفلسطيني في إكساب الخزينة العامة للسلطة الفلسطينية ما يعرف بعوائد أو ريع الإصدار أو ريع السيادة (السينيوريج)، إذ أن إيرادات العملة بعد الإصدار تزيد كثيراً عن تكاليف الإصدار، وعادة ما تقاس هذه الفوائد على أساس نسبة التغير في القاعدة النقدية إلى إجمالي الناتج المحلي G.D.P ، وتتوقف قيمة هذه الإيرادات (الريع) على كمية النقد المصدر، وكذلك على حجم الأرصدة التي تحتفظ بها السلطات النقدية من العملات الأجنبية لتغطية النقد المصدر، وسعر الفائدة التي يمكن الحصول عليها من تلك الاحتياطات، ومعدل التضخم المالي، ومعدل النمو الاقتصادي (نصر، 1999، ص5).
10. استثمار غطاء الأوراق النقدية (عملة الاحتياطي)، إذ في حال تداول النقد الأجنبي يعود لحكومات هذه العملة، أما في حال إصدار عملتنا الوطنية الخاصة، فيعود استغلال الغطاء بعائد كبير لصالح الاقتصاد الفلسطيني.
11. يسهم الإصدار النقدي للعملة الفلسطينية في الحد من الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وبالتالي يعزز مبدأ أولوية الإيراد على الإنفاق في الموازنة العامة.

### العائد على الإصدار (السينيوريج) Seigniorage:

إن مفهوم العائد على الإصدار يعني المنافع المالية التي تحصل عليها الدولة جراء إصدار عملتها (نصر، محمد، 1999)، أي أنها تجني دخل على أصولها التي تشتريها من إصدار العملة، وبالمقابل تتحمل نفقات للمحافظة على قيمة العملة المصدرة، وعادة تكون هذه النفقات أقل بكثير من الدخل، وكون أن الدولة تستخدم عملة دولة ثانية فإن عوائد الإصدار

(السنوي) تذهب للدولة صاحبة العملة، فكيف يمكن قياس العائد على الإصدار؟ وما هي النسبة المثلى لهذا العائد؟

إن نسبة السنوي بين الدول تختلف بوضوح، فالاختلاف في الأذواق والتكنولوجيا بين الدول ينتج عنه اختلاف في النسبة المثلى للسنوي، بالإضافة إلى أن فاعلية الطرق المختلفة لزيادة حصيلة الضرائب من الممكن أن تساعد في تكوين الفوارق العالمية في نسب السنوي، وبالمقابل فإن حالة تطور النظام المصرفي تؤثر على النسبة المثلى للسنوي (حشاد، نبيل، 1999).

ولتقدير قيمة السنوي الذي كان من الممكن أن تجنيه فلسطين لو كان لديها عملة وطنية عن الفترة الواقعة بين 1996-2009، فقد قام العالم الاقتصادي فيشر في 1982 بتقدير قيمة السنوي لمجموعة من الدول النامية عن الفترة ما بين 1966-1982، فوجد أن هذه النسبة تتراوح بين (0.0336 - 0.005) من الناتج المحلي الإجمالي اختلافاً حسب نسبة التضخم في كل دولة (Desenberry, James, Foundation of a Palestinian ) (currency first Palestine Banking Conference, Dec,1998-Gaza) وتطبيق هذه النسب على فلسطين فإن قيمة السنوي المفقود خلال الفترة 1996-2009 على سبيل المثال تكون وفقاً للنتائج الظاهرة في الجدول التالي:

**جدول رقم (1) تقديرات السنوي المفقود خلال الأعوام 1996 - 2009**

السنة	GDP	GDP*(0.005)	GDP*(0.0336)	متوسط النسب (0.0193)
1996	3896	19.48	130.9056	75.1928
1997	4173	20.865	140.2128	80.5389
1998	4484	22.42	150.6624	86.5412
1999	4836	24.18	162.4896	93.3348
2000	4442	22.21	149.2512	85.7306
2001	4018	20.09	135.0048	77.5474
2002	3382	16.91	113.6352	65.2726
2003	3749	18.745	125.9664	72.3557
2004	4198	20.99	141.0528	81.0214
2005	4559	22.795	153.1824	87.9887
2006	6515	32.575	218.904	125.7395

السنة	GDP	GDP*(0.005)	GDP*(0.0336)	متوسط النسب (0.0193)
2007	5204	26.02	174.8544	100.4372
2008	6484	32.42	217.8624	125.1412
2009	6117	30.585	205.5312	118.0581
المجموع		330	2219	1274

المصدر: مجلة جامعة الأزهر - غزة سلسلة العلوم الإنسانية، 2011، المجلد 12، العدد 1.

من الجدول أعلاه يتضح لنا أن أدنى قيمة للسنيوريج المفقود خلال تلك الفترة بلغ 330 مليون دولار، وأعلى قيمة خلال نفس الفترة كانت 2219 مليون دولار أمريكي، أي أن قيمة السنيوريج المفقود تتراوح بين 330-2219 مليون دولار، أما في حالة اعتبار أن قيمة السنيوريج المفقود هو متوسط القيمة بين أدنى نسبة وأعلى نسبة فإن قيمة السنيوريج المفقود ستكون حوالي 1274 مليون دولار أمريكي، وإذا كان نسبة استخدام الشيك من بين العملات الثلاثة المتداولة يشكل 60%، فهذا يعني أن السلطة الوطنية لها استحقاق على (إسرائيل) (السنيوريج) جراء استخدام الشيكل بالمتوسط بقيمة 1274 764.4 \* 60% = مليون دولار خلال الفترة 1996-2009، أي سنوياً ما يعادل 54.6 مليون دولار.

**وحيث أن الإيرادات الناتجة عن عوائد الإصدار تتحقق بثلاث طرق:**

1. الإصدار الأول الذي تقره السلطة النقدية وعادة ما يكون من خلال طرح العملة الفلسطينية للتداول للمرة الأولى لتحل محل العملات الثلاثة (المتداولة في فلسطين) حيث يكون عائد الإصدار مرتفعاً في ظل إحلال النقد الجديد محل العملات المتداولة بشكل كامل، (دفعة واحدة)، أما في ظل اتباع سياسة التدرج في إصدار وطرح العملة، فإن حجم العائد سيكون أقل من طريقة الإصدار الكامل، وسيعتمد على حجم النقد المصدر في كل مرحلة من مراحل التدرج المختلفة، إذ قدر كل من Arnon, and Spivak السنيوريج العائد على إصدار العملة الفلسطينية في المدى القصير خلال الخمس السنوات الأولى للإصدار بنسبة 22% من G.D.P وحوالي 1.2% من G.D.P على المدى الطويل.

2. الإصدار السنوي الناجم عن التطور الاقتصادي الذي يطرأ على الاقتصاد القومي، إذ تقدر إيرادات الدولة السنوية من صك النقود بنسبة 1% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك أن إذا ما صدرت هذه العملة عن مجلس النقد، بينما تصل إلى ما بين 3-4% وذلك في حال صدورها عن البنك المركزي (الأيام، العدد 1285، ص 3)،

وذلك لأن البنك المركزي يستطيع استثمار احتياطه النقدي، وكذلك يستطيع القيام بدور المقرض الأخير للنظام المصرفي مما يحقق عوائد بنسبة أكبر وذلك، بعكس مجلس النقد الذي لا يستطيع استثمار احتياطه النقدي وبالتالي لا يحقق عوائد متنامية، من جهة أخرى يقدر البنك الدولي قيمة العائد من ربع الإصدار بحوالي 2% من دخل القطاع العام في الدول النامية (نصر، 1999، ص5).

3. الإصدار الناجم عن التلف أو الاحتراق أو التمزيق لأوراق النقد الوطنية والتي تنتفع منها السلطات النقدية، التي تصدر هذه العملات، ولا يعود على فلسطين (السكان أو الحكومة) بأي تعويضات عن ذلك.

### تحديد قيمة العملة الفلسطينية:

العملة الفلسطينية التي كانت أبان وقت الانتداب البريطاني هي الجنيه الفلسطيني إلا أن هذا اسم هو أجنبي ولا يمت لثراثنا وعقيدتنا الإسلامية وعروبتنا بأي صلة، فلذلك يحبذ على السلطة النقدية أن تطلق اسم الدينار الفلسطيني على العملة الوطنية، وبذلك تعتبر وحدة النقد الفلسطينية (الوحدة القياسية) هي الدينار الفلسطيني ويمكن تجزئته إلى مائة فلس، ويكون الدينار كوحدة وأجزاء وهو بين نقود ورقية ومسكوكات معدنية حيث يفضل تقسيم الأوراق النقدية للعملة الفلسطينية حسب الوحدات التالية: (خمسون دينار، عشرون دينار، عشرة دنانير، خمسة دنانير، دينار) أما بالنسبة للمسكوكات الفلسطينية فتقسم حسب الوحدات التالية: (دينار، نصف دينار " خمسون فلس"، 25 فلس، 15 فلس).

ووفقاً لم اسبق اقترح بأن يكون سعر الوحدة من الدينار مساوية للدولار الواحد مع بداية الإصدار (1:1) لسهولة التحويل وملائمة الوحدة النقدية مع مستوى المعيشة في الأراضي وخصوصاً في ظل الدينار الفلسطيني المقترح لوحدة فرعية صغيرة تتناسب مع عمليات التبادل (الشراء والبيع) اليومية ويصبح سعر المحدد من قبل السلطة النقدية إلزامياً.

### آلية طرح واستبدال العملة في فلسطين:

هناك بعض الأمور التي يجب القيام بها من خلال مرحلة إصدار العملة الجديدة، حيث يجب إعلام الجمهور بآلية استبدال العملة الجديدة، وكيفية تسوية الحسابات بالإضافة لكيفية سحب السلطة النقدية للعملات المتداولة والتخلص منها بالتنسيق مع السلطات النقدية التابعة لها هذه العملات وهذه المواضيع سيتم بحثها بالتفصيل فيما يلي:



## إجراءات إصدار العملة:

تحتاج عملية إصدار العملة الجديدة لترتيبات فنية متزامنة وفق أسس وقواعد مدروسة لضمان إصدار وطرح العملة الجديدة دون أي مشاكل تؤثر على سير عملية الإصدار، حيث يتوجب بعد الانتهاء من الدراسات اللازمة لتقييم توقيت الإصدار واختيار نظام سعر الصرف والسلطة المختصة بالإصدار لتحديد قيمة العملة أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لذلك.

### الإطار القانوني (التشريعات القانونية):

تستند الإجراءات إلى ضرورة تشريع قانون يبيح وينظم عملية الإصدار من السلطة التشريعية ويعطي مجلس النقد سلطة الإصدار وكذلك يحدد الفئات والمسكوكات التي سيتم إصدارها.

### تصميم فئات العملة:

بعد صدور القرار بإصدار النقد الوطني الفلسطيني، يتم تكليف جهة مختصة بمتابعة تصميم فئات النقد الوطني الورقية والمعدنية بحيث تكون سهلة الحمل والاستخدام صعبة التلف والتزوير

### متطلبات إصدار العملة الفلسطينية<sup>(1)</sup>:

1. وجود اقتصاد قومي قادر على دعم العملة الوطنية: تتأثر العملة الوطنية بتغيرات الاقتصاد القومي ضمن إمكانياته وتحولاته المختلفة، حيث إن متانة وقوة الاقتصاد من قوة العملة ومن قوة سعر الفائدة وقوة سعر الفائدة من قوة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية.

2. وجود احتياطي كبير من العملة الخضراء لتغطية العملة الفلسطينية، بالرغم من ضرورة متانة وقوة الاقتصاد كظهير لطرح العملة الفلسطينية وكسند أساسي لها، إلا أننا نعتقد بأن أهمية غطاء الإصدار - الكامل كمتطلب أساسي في تحقيق إدارة نقدية حكيمة وتكييف الإصدار النقدي حسبما تقتضي وتتطلب المصلحة العامة للاقتصاد الوطني وحاجته الأساسية بدلاً من ترك الأمر لأي سلطة دون قيود أو اهتمام بالحاجة الفعلية للإصدار النقدي، وبالتالي ضمان زيادة العرض النقدي وفق متطلبات الاقتصاد الوطني،

<sup>1</sup> النقيب ، فضل (2015) الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومواجهة الأخطار غير المتوقعة التي من شأنها تدمير النظام النقدي الفلسطيني وزعزعة الثقة فيه، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

3. توازن الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، تعتبر الموازنة العامة مرآة لجميع النشاطات الحكومية الملقاة على عاتق السلطة التنفيذية (الدولة) وتمثل برنامج الحكومة المالي، وتشمل النفقات العامة والإيرادات العامة، حيث ان التغيير في المركز المالي الحكومي بالفائض أو العجز.

يؤثر سلباً على أداء السلطة التنفيذية ونشاطها العملي بالإضافة إلى نظرة المجتمع لها، ولما لذلك من أهمية كبيرة بالنسبة لاستقرار سعر صرف العملة المحلية.

4. وجود جهاز مصرفي قوي وسليم، تتركز مهمة السلطة التنفيذية ممثلة بمجلس النقد الفلسطيني وذلك بالالتزام بالمعايير والتعليمات المصرفية، وذلك لضمان تحقيق السلامة المصرفية والاستقرار النقدي، مما يولد الثقة والاعتزاز في الجهاز المصرفي وبالتالي الحد من تعثر أحد المصارف الذي سيؤثر سلباً على الطلب على النقد المحلي نتيجة لفقدان الثقة وتهافت البنوك على التخلص من العملة المحلية وإحلال بدلاً منها نقداً أكثر أماناً، ولتحقيق فعالية في الرقابة يجب على البنوك الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وكذلك الالتزام بالأسس المصرفية المعروفة باسم اتفاقيات بازل والمعروفة بـ CAMEL (رأس المال، الأصول، الإدارة، الدخل، السيولة) من هنا نلاحظ أن الجهاز المصرفي لم يصل لمستوى الوعي المالي وبالتالي يجب التركيز على تطويره وتنميته من خلال المسؤولية وتعزيز الرقابة للوصول لدفع العجلة التنموية للإصدار.

5. وجود سوق مالي متطور: يعتبر تطوير السوق المالي من المرتكزات المهمة لإعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وتحديداً الإصدار النقدي وبالتالي التحول نحو اعتماد آلية السوق وبالتالي تثبيت دور القطاع الخاص في البناء الاقتصادي للنمو والتنمية الاقتصادية.

وللسوق المالي عدة فوائد تدعم وتعزز الإصدار النقدي نوجزها في النواحي التالية:

أ. تقدم السوق المالي يوفر ويعزز من قدرة سلطة النقد الفلسطينية على الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية، من خلال تسهيل استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة في التحكم بعرض النقد.

ب. تطوير السوق المالي بيزيد من جذب المدخرات والاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد الوطني، مما يعزز حجم الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة الأزمة لدعم العملة المحلية.

6. يساعد وجود سوق مالي كفؤ على الحد من التأثيرات السلبية للأزمات على الاقتصاد الفلسطيني من خلال التحرك نحو التوازن الخارجي.

7. ضرورة التنسيق ما بين السلطة النقدية والسلطة المالية: من المعلوم أن السياسة النقدية والسياسة المالية بجميع أدواتها هما أركان السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية حسب الأولويات المقترحة من قبل الحكومة، مثل الاستقرار النقدي، ومكافحة التضخم، ومكافحة البطالة، والحد من العجز في ميزان المدفوعات وذلك من أجل المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي لا بد من انتهاج سياسة مالية ونقدية متزنة، يعمل بتنسيق مشترك ضمن الأدوات المتاحة لكليهما لتحقيق الأهداف المنشودة، وعدم تضارب وتعارض عمل السياستين.

### **البدايل المتاحة للاقتصاد الفلسطيني بخصوص الإصدار النقدي:**

لقد انتهت المرحلة الانتقالية ودخل الشعب الفلسطيني مراحل متعددة بدءاً من انتفاضة الأقصى ومروراً بمراحل الانقسام السياسي والحصار وبناء جدار الفصل العنصري والعديد من الأزمات وأخيراً الأزمة المالية الخائفة للسلطة الفلسطينية، كل هذه الأمور كانت مدعاة لطرح ومناقشة العديد من السيناريوهات والرؤى التي يجب على السلطة النقدية والسياسية التعامل معها لتحسين أداء ومؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وبشكل جدي وصولاً للتنمية الاقتصادية حيث تتدرج الرؤى المقترحة بالبدايل الآتية:

1. إصدار العملة الفلسطينية لتحل محل الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي بشكل قانوني.
2. اعتماد الدينار الأردني كعملة تداول قانونية.
3. اعتماد الشيك الإسرائيلي كعملة قانونية.
4. دورة الاقتصاد الفلسطيني.
5. بقاء الترتيبات النقدية الحالية ضمن شروط معدلة ومناسبة.
6. اعتماد الدينار الفلسطيني الحسابي.

## النتائج والتوصيات

استعرضت الدراسة أهمية إصدار العملة الوطنية وطبيعة الوضع النقدي في فلسطين، الذي تأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها فلسطين، بالإضافة للبدائل المستقبلية المتاحة أمام الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة المقبلة ضمن الواقع السياسي والاقتصادي وضرورة التفكير والعمل الجاد بخطوات فعلية ومدروسة لإصدار العملة الوطنية الفلسطينية.

### النتائج:

- من خلال إستعراض مواضيع الدراسة ومن خلال إصدارات سلطة النقد الفلسطينية وإلقاء الضوء على خصوصية الحالة الفلسطينية الصعبة والمعقدة، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
- تعتبر الترتيبات النقدية التي مرت بها فلسطين فريدة من نوعها بالمقارنة مع الدول الأخرى في الوقت الحالي، سواء من جانب تعدد العملات الأجنبية المتداولة أو من حيث تحديد طبيعة وحجم العملات المتداولة عشوائياً من قبل السكان الفلسطينيين، حسب مصادر حصولهم عليها واستخداماتهم المختلفة لتحقيق رغباتهم ومعاملاتهم حسب درجة الثقة بها.
  - نتيجة لغياب العملة الوطنية في فلسطين فإن خسارة الاقتصاد الفلسطيني تكون مباشرة من عوائد إصدار العملة (السينوريج)، وقد تم تقدير حجم ريع الإصدار الذي يفقده الاقتصاد الفلسطيني ما بين 1707.087 - 2276.118 مليون دولار خلال الفترة 1968-1998، أي بمعدل سنوي يتراوح ما بين 55.067-73.423 مليون دولار، كما أن هناك خسائر من عوائد استثمار احتياطي العملة وهي عبارة عن خسائر مباشرة تخسرهما الخزانة الفلسطينية نتيجة تداول عملات أجنبية، وبالتالي يعود هذا الريع على الدول صاحبة العملات المتداولة، إضافة للخسائر غير المباشرة والتي تتمثل في تذبذب العملات المتداولة، وخصوصاً الشيكل الإسرائيلي وما ينتج عنه من آثار سلبية.
  - تتطلب عملية إصدار العملة الوطنية تحقيق بعض المتطلبات الاقتصادية والسياسية في فلسطين منها: تحقيق السيادة الوطنية على جميع الأراضي الفلسطينية، ضمان ثبات وقوة الاقتصاد، توفير الاحتياطي اللازم لربط العملة الوطنية، تطوير النظام المالي والمصرفي، ضمان تناسق أهداف كلاً من السياسة النقدية والمالية لمصلحة الاقتصاد.
  - تعتبر الترتيبات النقدية المتبعة حالياً في فلسطين أفضل خيار في ظل عدم تحقيق مستلزمات إصدار العملة الوطنية، وعدم اتخاذ أحد العملات المتداولة كعملة تداول

قانونية وحيدة، مع إمكانية طرح فكرة الدينار الفلسطيني الحسابي للتنفيذ بجانب الترتيبات الحالية.

- نتيجة لاستخدام ثلاث عملات في الأراضي الفلسطينية فإن الدولار يقوم بوظيفة مخزن للقيمة بالنسبة للمدخرات الفلسطينية، وكذلك فإن الدينار الأردني يستخدم كمخزن للقيمة ولكن بشكل أقل بكثير وخصوصاً في قطاع غزة، وأما الشيك الإسرائيلي فيستخدم كوسيلة للمبادلات التجارية، وذلك ناتج عن درجة ثبات قيمة هذا العملات وقدرتها على تأديتها لوظائفها الأساسية في فلسطين.

### التوصيات:

بناءً على ما سبق يوصي الباحث بما يلي:

1. على السلطة الفلسطينية بلورة سياسة اقتصادية وتجارية مستقلة حتى لو تطلب ذلك التخلي عن اتفاقية باريس الاقتصادية التي تفرض على السلطة الفلسطينية اتحاداً جمركياً، وذلك في ظل السيادة الكاملة للفلسطينيين.
2. ضرورة عدم الخوض في عملية الإصدار في الوقت الحالي الذي يشهد هذا الانقسام البغيض بين شطري الوطن، وتكريس كل الجهود لإعادة الوحدة الوطنية لشطري الوطن.
3. ضرورة تنمية وتطوير سوق فلسطين المالي كضرورة من ضروريات الولوج إلى عملية الإصدار.
4. العمل على بناء قاعدة إنتاجية تخدم الاقتصاد وتبني جسد الاقتصاد تمهيداً لبث الحياة به من خلال الإصدار.
5. ضرورة توعية الجمهور الفلسطيني بخطورة التعامل بالعملات الثلاثة وبخاصة الدولار الأمريكي والشيك الإسرائيلي.
6. يفضل قبل البدء في عملية الإصدار الفعلي أن يسبقها إصدار الدينار الفلسطيني الحسابي، حتى تتوفر الأرضية المناسبة لإصدار العملة المحافظة على قيمتها عند إصدارها.
7. يجب على سلطة النقد الفلسطينية اتباع السياسات والإجراءات اللازمة لتشجيع البنوك والأفراد والمؤسسات على تقليل الاحتفاظ بأرصدة الشيك الإسرائيلي، واتباع سياسات استثمارية متحفظة لتقليل عنصر المخاطرة، تجنباً لتأثير الانخفاضات المتكررة في قيمة العملة الإسرائيلية وحفاظاً على توفير العملات الصعبة في البلد.

8. يتوجب على النظام النقدي الفلسطيني المستقبلي التكيف مع متطلبات الحرية الاقتصادية بطريقة تؤمن بواسطتها الاحتياجات النقدية لفلسطين، دون اللجوء إلى تدخل السلطة سواء بالعرض النقدي أو بعمليات المصارف التجارية.
9. ضرورة اتباع الجانب الفلسطيني لسياسة مستقرة لدى إصدار العملة الفلسطينية، بما يكفل تحديد كمية النقد المتداول، والحفاظ على سعر التعادل بالنسبة للعملة الأساسية المتداولة، يضمن توفير احتياطي كاف من العملات الأجنبية، مع دراسة الإمكانيات المتاحة لمنع التعرض لانعكاسات الضخم المالي.
10. مطالبة كل من إسرائيل والأردن بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن استخدام الدينار الأردني والشيك الإسرائيلي في الاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات الماضية.
11. يجب تمسك السلطة الفلسطينية بالحقوق الفلسطينية في الاحتياطي النقدي الذي كان متوفراً قبل عام 1948م، عن طريق مطالبة السلطات البريطانية - بما يعادل - جميع الأموال المصادرة في نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين.
12. التنسيق مع المصارف المركزية في الدول العربية والدول الصديقة حول إمكانيات الدعم التي يمكن توفيرها في هذا الخصوص ، بحيث تأخذ عملية إصدار النقد الفلسطيني أكثر من بعدها المحلي.
13. الأخذ بالاعتبار ما يمكن أن يقوم به الجانب الإسرائيلي في عرقلة إصدار النقد الفلسطيني أو الإضرار به مستقبلاً ، من خلال إضعاف الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام والمضاربة بالعملة الفلسطينية بشكل خاص بعد إصدارها.

## المصادر والمراجع

### المراجع العربية:

- أبو الرب، محمود. (1990)، الاقتصاد الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- اتحاد المصارف العربية، سياسة إدارة سعر الصرف على مشارف القرن الحادي والعشرين، شباط 1994، الإمارات.
- أحمد، برهان احمد، (2000)، الأوضاع المالية والنقدية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (1987-67)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جمهورية مصر العربية.

البرغوثي، عزوبة. (2005)، النقد الفلسطيني ودوره في تحقيق أهداف الاقتصاد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر ملامح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية.

بركات، عاطف جميل. (2015) محددات القاعدة النقدية والمضاعف النقدي في الاقتصاد الأردني - دراسة تحليلية قياسية (2000-2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

بسيسو، فؤاد. (2000) \*1\* معالم أساسية لإنشاء سلطة النقد الفلسطينية / رؤية علمية وطنية واقعية، الجزء الأول، النهار، العدد 2786، 6 يناير 1995، ص 13.

بسيسو فؤاد. (2004) \*2\*، العلاقات المصرفية الأردنية الفلسطينية: الواقع والمستقبل في زمن السلام، البنوك في الأردن، المجلد 14، عدد 4، الأردن.

الجعفري، محمود. (2008)، الاتفاقية التجارية الأردنية - الفلسطينية (متطلبات التعديل)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة تقارير الأبحاث رقم (14)، نابلس.

حامد، أسامة. (1996)، النظام المصرفي الفلسطيني (الواقع والإمكانيات)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله.

سلطة النقد الفلسطينية، النشرة الإحصائية، العدد 18، رام الله، 2015. شهاب، زكي، " غزة أريحا" تطالب " الانتداب البريطاني" بإعادة أموال فلسطين، الوسيط، العدد 92، 1 تشرين ثاني 1993، ص 16-18.

شيحة، مصطفى. (2008)، اقتصاديات النقود والمصارف والمال، الطبعة السادسة، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

الصايغ، أنيس وآخرون. (2009)، الموسوعة الفلسطينية، المجلد الرابع، دمشق، هيئة الموسوعة العربية.

صندوق النقد الدولي (1997): الدورة الدراسية عن أساليب تحليل وبرمجة الاقتصاد الكلي، قراءات مختارة (مجلد 1)، التحليل النقدي، القسم 1-ب-4، الولايات المتحدة الأمريكية.

عاشور، يوسف. (2011)، آفاق الجهاز المصرفي الفلسطيني، الطبعة الأولى، غزة.

عطا الله، محمود. (2012)، دور الشيك الإسرائيلي في النظام الاقتصادي والمالي الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، رام الله.

عورتاني، باسل. (2014)، الجنيه الفلسطيني والقطاع البنكي ومؤسسات الإقراض، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، رام الله.

قديح، وائل. (2016)، محددات وآفاق إصدار عملة فلسطينية، مكتب الرئيس - مركز التخطيط الفلسطيني، الدائرة الاقتصادية، سلسلة مذكرات - عدد 41، غزة.

نصر، محمد. (2013)، المقومات الاقتصادية لإصدار النقد الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة إلى ملاح النظام النقدي الفلسطيني، القاهرة، جامعة الدول العربية.

النقيب، فضل، (2015)، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة - مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

علاونة، عاطف، (2009) التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ظل النقد الفلسطيني.

عورتاني هاشم، وآخرون إتفاقية باريس الاقتصادية - قراءات في النص، مركز فلسطين لدراسات والبحوث نابلس.

### المراجع الأجنبية:

- Miller, R. and D. (2007). Money, Banking and Financial Markets , 3<sup>rd</sup> Ed. Thomson Southwestern,
- Hubbard, R. (2008). Money, the Financial System and the Economy, 6<sup>Th</sup>., Pearson, Boston.
- Ritter, et al. (2009). Money, Banking and Financial Markets.